شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

برسم الادّعاء العام وهيئة النزاهة

صحيح أنها فترة دعاية انتخابية.. وصحيح أن سياسيي الصدفة العراقيين بارعون في أشياء كثيرة، أولها الكذب والاحتيال وسرقة المال العام، وكذا السعي لتسقيط بعضهم بعضاً.. وفي فترة كهذه يُظهرون كلّ براعاتهم.

لكنها أيضاً فترة مناسبة لجهاز الادعاء العام وهيئة النزاهة، وسائر هيئات الرقابة المعنية بقضايا الآفة الكبرى، الفساد الإداري والمالي، لتتبّع المعلومات التي يجود بها هؤلاء السياسيون أثناء ما يتدافعون بالمناكب لتسقيط بعضهم البعض لزوم الانتخابات المقبلة.

نواب ووزراء حاليون وسابقون يتحمّسون هذه الأيام في تصريحاتهم للكشف عن حالات فساد، إنْ صحّت، ولو بنسبة ٢٥ بالمئة، سيشيب معها شعر تلامذة الابتدائية من هول وقائعها.

المفروض، كما هو الدارج في البلدان الأخرى، ما إن تُنشر أو تُبثّ معلومة عن جريمة حتى يتحرّك في الحال جهاز الادعاء العام من تلقاء نفسه للتحقيق فيها بوصفه الهيئة الممثلة للحق العام المكلّفة "حماية نظام الدولة وأمنها والحرص على المصالح العليا للشعب والحفاظ على أموال الدولة والقطاع العام"، و"الإسهام مع القضاء والجهات المختصة في الكشف السريع عن الافعال الجرمية، والعمل على سرعة حسم القضايا وتحاشي تأجيل المحاكمات من دون مبرّر"، و"الإسهام في رصد ظاهرة الإجرام والمنازعات وتقديم المقترحات العلمية لمعالجتها وتقليصها"، بحسب ما ينصّ عليه قانونه.

والمفروض كذلك، كما هو الجاري في البلدان الأخرى أيضاً، أن تتحرّك في الحال هيئة النزاهة، الجهاز المكلّف مباشرة والمكرّس وجوده لمكافحة الفساد الإداري والمالي، لتقصّي الوقائع وجمع المعلومات والأدلّة اللازمة لمقاضاة سرّاق المال العام والخاص.

في أيام المعركة الانتخابية هذه تتدفّق معلومات بلسان نواب ووزراء حاليين وسابقين تحشو ملفات كبيرة، ومن اللازم أن يثبت جهاز الادعاء العام وهيئة النزاهة جدّيتهما في النهوض بالمهمات الملكلّفين بها لتتبّع قضايا الفساد الإداري والمالي التي عصفت بمئات مليارات الدولارات المخصّصة لبرامج التنمية ومشاريع الخدمات العامة، ما ترتّب عليه تفشّي الفقر والبطالة والامراض بين الغالبية من أفراد الشعب العراقي، وانهيار نظام الخدمات، وموت الحياة الاقتصادية في واحد من أهم البلدان المنتجة والمصدّرة للنفط، فضلاً عمّا يُفترض أن تجود به أراضيه الزراعية الشاسعة المرويّة بمياه نهرين عظيمين.

تحرُّك جهاز الادعاء العام وهيئة النزاهة مُستحق ومتوجّب، في هذه الفترة بالذات، ليس فقط لملاحقة الفاسدين والمفسدين، إنّما أيضاً لمنح الناس الأمل بإمكانية التغيير عن طريق الانتخابات.. قطاعات واسعة من الناس تبدو فاقدة الثقة بجدوى العملية الانتخابية، فالكلام السائر أن الانتخابات ستُعيد إلى الحكم سياسيي الصدفة الفاسدين أنفسهم وتُضفي الشرعية من جديد على وجودهم في السلطة وعلى فسادهم وتحول دون الكشف عن فسادهم وملاحقتهم قضائياً.

هذا الكلام ليس عديم الصحة تماماً، لكن الموقف المترتّب عليه، مقاطعة الانتخابات، هو ما يريده الفاسدون والمُفسدون الذين لديهم القدرة، المالية والسياسية، وكذا الفنية المتعلّقة بالتلاعب بالعملية الانتخابية، لتأمين فوزهم "الكاسح" في الانتخابات.

نكاد نفقد الأمل تماماً في رئيس الوزراء ووعوده المتواصلة منذ ثلاث سنوات بإعلان الحرب الضروس على الفساد، ولم يبق أمامنا غير جهاز الادعاء العام الذي نتطلّع إلى مغادرة تواكله على هذا الصعيد، وكذا هيئة النزاهة التي تحتاج إلى جرأة أكبر في قضايا الفساد الخاصة بـ"الكبار" في الدولة والعملية السياسية.

> تحرُّك جهاز الادعاء العام وهيئة النزاهة مُستحق ومتوجّب، في هذه الفترة بالذات، ليس فقط لملاحقة الفاسدين والمفسدين، إنّما أيضاً لمنح الناس الأمل بإمكانية التغيير عن طريق الانتخابات..

بغداد تستقبل أول وفد كردستاني برئاسة وزير داخلية الإقليم

بارزاني يتمنّى على بابا الفاتيكان التوسُّط مع الحكومة الاتحادية

العبادي خلال لقائه وفداً كردياً يترأسه نيجيرفان بارزاني.. ارشيف

□ بغداد / المدى

وصل وفد كردي برئاسة وزير داخلية إقليم كردستان الى العاصمة بغداد، أمس السبت، لبحث الأزمة بين الحكومتين والقضايا الحدودية ورفع الحظر المفروض على مطارات الإقليم منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

وهذا أرفع وفد رسمي يصل الى بغداد بعد أشهر من إجراء استفتاء الإقليم في أيلول الماضي. وكان رئيس الوزراء يرفض استقبال أي وفد كردستاني مشترطاً أن يحظى بتمثيل جميع الاطراف السياسية بما فيها المعارضة.

وكان وفد لقوى المعارضة في الإقليم قد زار بغداد، الاسبوع الماضي، والتقى العبادي الذي أعرب لهم عن استعداده للتفاهم حول القضايا العالقة.وتتهم حكومة الإقليم العبادي برفض الحوار وفرض شروط مسبقة لتطبيع العلاقات.

وقال مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يتزعمه مسعود بارزاني لـ(فرانس برس)، إن"وزير داخلية إقليم كردستان كريم سنجاري ترأس وفدا سيلتقي بمسؤولين عراقيين في بغداد".

وأكد مسؤول في مكتب وزير الداخلية العراقي قاسم الأعرجي وصول الوفد.

وعقد الوفد الكردي فور وصوله اجتماعاً مع وزير الداخلية، وُصف بـ"المثمر". وقال المتحدث باسم الداخلية سعد معن، في حديث لعدد من وسائل الإعلام، إن"وزير الداخلية الاتحادية قاسم الاعرجي ترأس الاجتماع مع الوفد الكردي الذي كان برئاسة وزير داخلية الإقليم كريم سنجاري"، مبيناً أن"الاجتماع كان مثمراً وساده نوع من التفاهم والانسجام بين الطرفين".

وأضاف معن إن"الإقليم أبدى تفهما واضحا واستجابة للدستور العراقي والقوانين"، لافتا الى أن"سبب تراكم بعض المشاكل هوعدم التواصل، وسيكون هناك اجتماع تفصيلي لكل هذه الأمور الإثنين المقبل".

وتهدف هذه الزيارة للتباحث مع المسؤولين العراقيين في شأن إدارة الحدود البرية مع إيران وتركيا ورفع الحظر عن الرحلات الجوية الخارجية من مطاري أربيل والسليمانية في إقليم كردستان وإليهما.

وبُعيد الاستفتاء، الذي صوت فيه الكرد بغالبيتهم لصالح الاستقلال، اتخذت حكومة بغداد مجموعة من الإجراءات العقابية ضد أربيل، كما استعادت من قوات البشمركة جميع المناطق المتنازع عليها، وخصوصا محافظة كركوك الغنية بالنفط ومناطق في محافظة نينوى على الحدود مع تركيا.

لكنّ القوات الكردية لا تزال تسيطر على المعابر الحدودية مع إيران وتركيا، بينها معبر فيشخابور، الذي يمر منه أنبوب تصدير النفط الشمالي الرئيس الواقع على رأس مثلث حدودي بين الأراضي التركية والعراقية والسورية، ويعتبر منطقة ستراتيجية بالنسبة للإقليم.

وسيطرت قوات البيشمركة على خط أنابيب النفط الممتد من كركوك مرورا بالموصل في محافظة نينوى، في أعقاب الفوضى التي أعقبت الهجوم الواسع لتنظيم داعش قبل ثلاث سنوات. وأقدمت سلطات الإقليم، في نهاية العام ٢٠١٣، على مد خط موازٍ إلى نقطة الالتقاء في منطقة فيشخابور مرورا بأربيل ودهوك، قطعت بموجبه الأنبوب الممتد من كركوك. وربطت الخط الجديد بالأنبوب الذي تمر عبره جميع الصادرات العراقية النفطية الشمالية إلى ميناء جيهان التركي.

وفي سياق ذي صلة، أعرب رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، الذي يجري زيارة الى الفاتيكان،عن أمله بأن يلعب البابا فرانسيس دوراً في الازمة القائمة بين أربيل وبغداد.

تعليقات بارزاني نقلها بيان نشرته حكومة كردستان بعد لقاء مع بابا الفاتيكان يعد ثاني لقاء من نوعه بين الرجلين منذ عام ٢٠١٥.

ووصل رئيس حكومة إقليم كردستان الى الفاتيكان، في ثالث زيارة يقوم بها على رأس وفد كردي الى أوروبا منذ استفتاء الاستقلال الذي أجري في أيلول /سبتمبر الماضي وتسبب بتدهور العلاقات بين أربيل وبغداد.

وقال بارزاني، خلال لقائه بابا الفاتيكان، إنه يأمل أن يلعب قداسته دوراً من خلال موقعه ومكانته لحلحلة المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد.

الهجرة الدوليّة: للمرّة الأولى نسبة العودة تفوق نسبة النزوح في العراق

بغداد / المدى

أكدت منظمة الهجرة الدولية، أمس، أن ملف النازحين العراقيين سجل نجاحا كبيراً، إذ لأول مرة ترتفع نسبة العائدين الى ٥٥٪ قياسا بعدد المهجرين داخل وخارج الوطن.

وقالت المنظمة الدولية، في تقرير رسمي نشرته اليوم (أمس)، انه "لأول مرة منذ بداية الأزمة في العراق في كانون الأول ٢٠١٣، تجاوز عدد العائدين إلى مناطقهم الأصلية عدد النازحين في البلاد"، مشيرة الى انه "على مدى السنوات الأربع الماضية، تأثر البلد بشدة إزاء صراعه مع داعش، مما أدى إلى نزوح ما يقرب من ستة ملايين شخص".

وأضافت الهجرة الدولية "كما أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي عن انتصار العراق في معركته ضد داعش في ٩ كانون الأول ٢٠١٧، وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، حددت المنظمة الدولية للهجرة، وهي وكالة الأمم المتحدة للهجرة، عدد العائدين إلى مواطنهم الأصلية بنحو ٣.٢ مليون شخص، في حين ما يزال هناك ٢.٦ مليون نازح".

وأوضحت المنظمة الدولية أن "محافظات الانبار ونينوى وصلاح الدين هي الأكثر تضرراً من احتلال داعش، وتمثل ٨٦ في المئة من السكان النازحين الحاليين في البلد، وبعد فترة وجيزة من بدء عملية استعادة الموصل في تشرين الأول ٢٠١٦، قامت المنظمة الدولية للهجرة في العراق بتشييد موقعين للنزوح في حالات الطوارئ، أحدهما في الحاج علي والآخر في القيارة، لإيواء ١١٠ آلاف نازح. وقد أنشئت هذه المواقع بالشراكة مع وزارة الهجرة والمهجرين العراقية. يقع الموقعان في جنوب شرق محافظة نينوى".

ولفتت المنظمة الى ان "تلك المواقع لا تزال تؤوي أكثر من ٧١ ألف نازح، الذين يتلقون الإغاثة والخدمات الطبية والدعم النفسي والاجتماعي من المنظمة الدولية للهجرة، كما يتلقون مجموعات متنوعة من الخدمات الأخرى من الشركاء الآخرين في المجال الإنساني".

وذكر تقرير الهجرة الدولية ان "حركة العودة داخل المحافظات تمثل نحو ٥٥ في المئة من نسبة العائدين، حيث كان هذا الاتجاه شائعا في جميع المحافظات الأكثر تضرراً، ومن المرجح أن يستمر لأن نسبة النازحين داخلها لا يزال عالياً، وفي الواقع، إنّ أكثر النازحين يتمركزون حاليا في نينوى بنسبة ٥٧ في المئة، أما عدد السكان النازحين داخل المحافظات فيبلغ نحو ٩٧ في المئة".

وقال جيرارد وايت، رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق، إن "العراقيين الذين ما زالوا نازحين هم من أكثر الفئات تضررا، حيث يواجهون عقبات كثيرة في العودة، بما في ذلك الضرر والدمار الذي لحق بمنازلهم والبنية التحتية المحلية، والحالة المالية المحدودة وقيود أخرى".

وأضاف وايت ان "الدراسات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح التي تحلل حركات نزوح وعودة المتضررين من النزاع في جميع أنحاء العراق وتبحث عن العوامل التي تحد من استعداد النازحين للعودة إلى مواطنهم الأصلية تشمل تقييم الموقع المتكامل (كانون الأول ٢٠١٧) والعقبات التي تعترض سبيل العودة إلى المناطق المستعادة في العراق (حزيران ٢٠١٧)".

وفي سياق متصل، أكدت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، أمس السبت، ان هناك صعوبات في إعادة النازحين الى قضاء تلعفر غربي مدينة الموصل بسبب عدم رفع الالغام والمتفجرات التي خلفها تنظيم داعش الارهابي.

وقالت المفوضية، في بيان تلقته (المدى) أمس، "هناك ضرورة لاستكمال تطهير المناطق المحررة من الألغام والمتفجرات التي خلفتها عصابات داعش الإرهابية وإعادة تأهيلها بالخدمات قبل إعادة النازحين إليها إذ مازالت بعض المناطق المحررة ومنها قضاء تلعفر الذي يشهد حوادث شبه يومية بسبب وجود مواد متفجرة داخل المنازل والأحياء السكنية وهي بحاجة إلى جهود حكومية لتطهيرها وتأمينها قبل إعادة العوائل النازحة إليها".

وبيّنت المفوضية أنها "تابعت تفاصيل الحادث الذي أودى بحياة تسعة مواطنين من النازحين وجرح ٢٨ آخرين بينهم أطفال أثناء عودتهم من سوريا إلى العراق عبر الأراضي التركية".

نازحون يفترشون الأرض قرب الموصل..ارشيف

اشتكى من عدم تعاون بغداد لتسلّم المحكومين

إقليم كردستان: اعتقلنا 350 داعشيّاً في كركوك سلّموا أنفسهم للبيشمركة

بغداد / المدى

ردت حكومة إقليم كردستان على اتهامات كانت قد وجهتها منظمة حقوق الإنسان الدولية لقوات الأسايش بشأن احتجاز وإخفاء مصير ٣٥٠ معتقلاً من العرب السنّة في كركوك بتهمة الانتماء الى تنظيم داعش، خلال عمليات تحرير مناطق جنوبي وغربي المحافظة في تشرين الاول الماضي.

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش، قد اتهمت حكومة إقليم كردستان، في ختام العام الماضي، باعتقال ٣٥٠ شخصاً من العرب السنّة في كركوك، بتهمة الانتماء لتنظيم داعش.

وقالت لجنة الرد لحكومة إقليم كردستان، في بيان اطلعت عليه (المدى) أمس، إن "منظمة العفو الدولية أصدرت في الـ٢١ من كانون الاول ٢٠١٧، تقريراً بعنوان (إقليم كردستان العراق..إخفاء ٣٥٠ معتقلاً)، تحدثت فيه عن عدد من المعتقلين المنتمين لداعش الذين تم احتجازهم في المعتقلات الرسمية وغير الرسمية بالمؤسسات الأمنية لحكومة إقليم كردستان في مدينة كركوك، وعدم معرفة مصيرهم بعد أحداث الـ١٦ من تشرين الأول وهجوم الجيش العراقي على كركوك والمناطق المتنازع عليها، كما يتحدث التقرير عن مطالبات الأهالي بالكشف عن مصير ذويهم".

وأوضحت اللجنة الكردية "حتى يوم الـ١٦ من تشرين الاول الماضي، لم يكن هناك أي معتقل محتجز لدينا في أمن (أسايش) كركوك، باستثناء سجن مؤقت في قضاء الدبس لاستقبال المرحلين من الحويجة الذين كانوا يأتون إلى الدبس قبل انطلاق عملية تحرير الحويجة، وكان من بينهم أعضاء في داعش أو ممن ساندوا التنظيم، حيث كانوا يقومون بتسليم أنفسهم للقوات الأمنية في إقليم كردستان وجميعهم كانوا من العرب السنّة، وعددهم كان يقارب الألف، ومن ثم نقلوا جميعاً إلى أمن أربيل ومديرية الأمن العامة، بسبب عدم وجود اي معتقل في كركوك، وكانت مهام الجهات الأمنية بكركوك فقط المساعدة في نقلهم وكانت العملية تنفذ بأمر من المسؤولين العسكريين في محور كركوك، وكانت قوات الأسايش ومكافحة الإرهاب هي من تتولى مسؤولية نقلهم".

وأكدت اللجنة الكردية "الإفراج عن الأبرياء أو الذين لم تثبت الاتهامات ضدهم وإحالة المتورطين من أعضاء داعش إلى القضاء بعد إجراء التحقيقات معهم، مع التمتع بجميع الحقوق القانونية". واستدركت بالقول إن "طريقة اعتقال هؤلاء الـ ٣٥٠ معتقلاً المنتمين إلى داعش تختلف عما ورد في تقرير العفو الدولية، لأنهم هم من سلّموا أنفسهم للقوات الأمنية بعد هروبهم من الحويجة، واعترفوا بانتمائهم لداعش والانفصال عن عوائلهم، وأنهم لم يسلّموا أنفسهم للجيش العراقي، لكن عائلاتهم نقلت إلى مخيمي جعيدة أو الجدعة الواقعين تحت سيطرة الحكومة الاتحادية، لذا لم يتم التمكن من إخبار عائلاتهم باعتقالهم".

وأوضحت لجنة الرد الكردستاني بالقول إن "أعداد المعتقلين في كركوك بتهم ارتباطهم بداعش كانت بالشكل الآتي: اعتقل ١١٥ شخصاً في عام ٢٠١٤، واعتقل ١٨٢ شخصاً عام ٢٠١٥، واعتقل ٨٣ شخصاً في عام ٢٠١٦، وخلال الأشهر الستة الأولى لعام ٢٠١٧ تم اعتقال ١٩ شخصاً".

وفي ما يخص أعداد المعتقلين الذين خضعوا للتحقيق، فكانوا ٣٣شخصاً في عام ٢٠١٤، و٧٨ شخصاً في عام ٢٠١٥، و٢٠ شخصاً في عام ٢٠١٦، و٦ أشخاص في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧".

وبشأن الاحكام القضائية الصادرة بحق المعتقلين من عناصر داعش، أكدت اللجنة الكردستانية أن "الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام كانت على النحو الآتي: ٥ أشخاص في عام ٢٠١٤، و٢٣ شخصاً في عام ٢٠١٥، و٧ أشخاص في عام ٢٠١٦"، نافية صدور أحكام قضائية خلال الاشهر الستة الاولى من العام الماضي، مشيرة الى "تمييز الأحكام الصادرة بحق ٣٦ شخصاً خلال تلك الفترة".

وبشأن محاكمة المتهمين بقضايا إرهابية وتسليمهم إلى الحكومة الاتحادية، أشار تقرير اللجنة الى أن "حكومة إقليم كردستان مستمرة بالتعاون مع الحكومة الاتحادية بشأن تسليم معتقلي داعش، وبناءً على توجيهات رئيس مجلس الوزراء والتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وخاصة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وبعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي)، فإن التنسيق مستمر بشأن مصير المعتقلين بتهم الانتماء لداعش والمدانين بهذه التهم".

واستدركت اللجنة بالقول "لكنّ الحكومة الاتحادية لم تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بشكل رسمي لتسليم المعتقلين بتهم إرهابية في إقليم كردستان إلى الحكومة الاتحادية".

العراق يمنع وزيراً بلجيكيّاً من زيارة الإقليم

بغداد / المدى

أعلن إقليم كردستان، أمس، إلغاء وزير الدفاع البلجيكي ستفين فاندبيت زيارة مقررة الى بغداد بعد رفض الاخيرة السماح له بزيارة كردستان.

وقال دلاور أزكيي، ممثل حكومة كردستان في الاتحاد الأوروبي في لقاء متلفز، إن "فاندبيت كان يعتزم تفقد قوات بلاده غير أن حكومة بغداد رفضت أن يزور كردستان". واضاف أن "الوزير البلجيكي قرر إلغاء زيارته إلى العراق بسبب الإجراء الذي أزعج الحكومة البلجيكية".

وكشف المسؤول الكردستاني أن "الخارجية البلجيكية استدعت السفير العراقي لدى بروكسل، وأن وسائل الإعلام المحلية هناك تناولت الموضوع بإسهاب".

ونقل أزكيي عن وزير الدفاع البلجيكي وصفه الإجراء العراقي بانه "أمر محزن".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين
نائب رئيس التحرير
علي حسين
مدير التحرير
مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون